المبحث الثانى
المتسلفة وتشبيه الذات الإلهية المقدسة

ألفاظ فى نصوص موهمة للتشبيه – جل الله وتعالى – وردت ألفاظ فى نصوص شرعية : القرآن الكريم ، السنة النبوية ، مثل : « يد » ، « يمينه » ، « يداه مبسوطتان»، « أيدى » ، « كلتا يديه يمين » ، « أصابع » ، « وجه » ، « عين » ، «عيون» ، « رجل » ، « قدم » ، « حقو » ، « ضحك » ، « مشى » ، « هرولة » ....

فى العقيدة السلفية الإثبات على حقائقها اللفظية ، وتفويض معين مما يستلزم بداهة تشبيه الخالق – جل شأنه – بالمخلوق ، ومؤداه عقيدة « إله رب مجسم » ، وهذا الاعتقاد من الخطورة بمكان ، فإلى تفصيل موثق ومبسط معاً بموضوعية :

قراءة فى الفكر السلفى فى ألفاظ موهمة للتشبيه

من المعلوم لكل ذى بصر وبصيرة أن المسلمين فى شتى الأعصار والأمصار **لم يختلفوا فى الأصول الأساسية للدين الإسلامى وهى أركان الإيمان الست** : « الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وأنبيائه وكتبه واليوم الآخر والقدر خيره وشره » وأركان الإسلام الخمس « أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتى الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ... » والإحسان « أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم يكن تراه فإنه يراك » (1) ، وقد تلقت الأمة هذه الأصول بالقبول وآمنت بها وأنفذت أحكامها وذلك من لدن بعثة النبى محمد – ﷺ – إلى يومنا هذا وإلى ما شاء الله – تعالى ، وقد وصف الله – جل شأنه – أمة الإسلام بالخيرية لصدق

(1) أخرجه مسلم كتاب الأيمان ، أحمد 1/ 51 .

إيمانها

﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (1)

وبشّر رسول الله – ﷺ – هذه الأمة بعدم الشرك فقال فى خطبة حجة الوداع (ما أخاف عليكم أن تشركوا من بعدى) (2) ، وأوجب الشارع الحكيم عصمة دماء وأموال وأعراض المقرين الملتزمين لهذه الأركان « من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلكم المسلم الذى له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله فى ذمته) (3) ، وقوله : (كل المسلم على حرام : ماله ودمه وعرضه) (4)

والنصوص فى هذا الجانب الأعظم كثيرة والآثار غزيرة والشواهد مستفيضة .

إذا علم هذا :

فإن من المعروف للمشتغلين بالعلم أن أفهام الناس تتفاوت ومداركهم تتباين، لذا فإن الفروعيات المتعلقة بهذه الأركان قد يختلف فيها من حيث المعنى والدلالة والحكم وصفته ومناطه وتلك سنة الله فى خلقه ؛ ولأن النصوص تتناهى والحوادث والوقائع لا تتناهى ، ومن ثم تناول أهل العلم **تلك الفروعيات التى لا نص قطعى الدلالة فيها** بالشروح تبعاً لقواعد علمية معتبرة لديهم ومن ثم تعددت وجهات نظر فيما يعرف بالتعددية الفكرية فى العقيدة والفقه الإسلامى وعلوم اللغة وما سوى ذلك من العلوم الإسلامية بما يدل على السعة والرحابة الفكرية لعلوم الشريعة الغراء والرسوخ الأصيل لدى رجالاتها الذين يستنبطون ما خفى على العوام الأحكام امتثالاً لقول الله – تعالى – : ﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي

(1) الآية 110 من سورة آل عمران .
(2) السيرة لابن هشام 2/ 603 .
(3) رواه أصحاب السنن .
(4) رياض الصالحين ص 85 رقم 235

ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[1] .

وكانت وستظل السمة الغالبة لأهل العلم ومحبيه الحرص على الود والتماس العذر وعدم التعصب .

أولاً : المحكم المتشابه فى القرآن الكريم : قال الله – تعالى – : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾[2]

وجه الدلالة : أن القرآن الكريم فى جملته ينقسم إلى قسمين : منهما وضحت الدلالة على المراد ومنه ما خفيت دلالته على المراد [3] .

وواضح الدلالة من غير خفاء هو المحكم ، والمتشابه عكسه [4] .

وقد تعددت تعاريف العلماء للمحكم والمتشابه لكثرة استعمال هذين الاصطلاحين فى معان متعددة يجعلهما من قبيل المشترك اللفظى [5] .

أ) أسباب التشابه : علم مما سبق أن مرد التشابه – إجمالاً – الخفاء والغموض المحيط بدلالة اللفظ على المراد وتحديده [6] .

ومرجع التشابه بالاستقراء إلى ثلاث جهات :

الأولى : ما كان حاصلاً بسبب اللفظ والمعنى .

---

(1) من الآية 83 من سورة النساء .

(2) من الآية 7 من سورة آل عمران .

(3) مناهل العرفان 3/ 167 .

(4) المرجع السابق .

(5) المرجع السابق ، تفسير القرطبى 4/ 9 ، الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى 2/ 4 ، البرهان 1/ 80 ، أحسن الحديث / محمد سعيد رمضان ص 76 .

(6) أنوار البيان أد / زكى أبو سريع ص 231 .

الثانية : ما كان حاصلاً بسبب المعنى فقط .

الثالثة : ما كان حاصلاً بسبب اللفظ وحده .

وما يتصل بموضوعنا هو : ما كان التشابه فيه حاصلاً بسبب المعنى فقط .

أما ما سواها فمن رام الاستزادة فتطلب من محالها [1] .

ويدخل فى التشابه من حيث المعنى فقط « **متشابه الصفات الإلهية** » أى ما ورد من آيات قرآنية وأحاديث نبوية عن الصفات الإلهية .

وبالمثال يتضح المقال : قول الله – تعالى – ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [2] .يدرك القارئ أن معنى (الاستواء) لغة : التمكن من الشئ مع إلماسه .

ومعناه اللغوى هذا بالنسبة للرحمن – تقدست صفاته – **محال** ، فلزم أن تكون كيفية (الاستواء) فوق إدراك العقول .

وبهذا كان الخفاء من جهة المعنى [3] .

ب) أنواع المتشابه من حيث العلم به :ذكر أهل العلم أنها ثلاثة :

1) ما يمكن معرفته عن طريق البحث العلمى .

2) ما لا يمكن معرفته البتة مثل ما استأثر الله تعالى بعلمه [4] .

أنواع المتشابه الذى كثر الجدال والحوار فيهما كثيرة أبرزها :

– فواتح السور مثل « ألم »

– متشابه الصفات الإلهية .

---

(1) الإتقان 512 ، مناهل العرفان 2/ 175 .

(2) الآية 5 من سورة طه .

(3) مناهل العرفان 2/ 175 وما بعدها .

(4) المرجع السابق ، الإتقان 2/ 5 ، تفسير القرآن العظيم 1/ 328 .

وبطبيعة الحال فإن متشابه الصفات الإلهية هو موضوع حديثنا ، وذلك فيما يلى :آيات وأحاديث الصفات الإلهية : منها ما هو محكم كقوله – تعالى – : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ﴾

ومنها ما هو متشابه كقوله – تعالى – « الرحمن على العرش استوى » ، ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ (1) ، ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ (2) ، وقول النبى – ﷺ – : « ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير» يقول : « من يدعون فاستجب له من يسألنى فأعطيه ، من يستغفر فأغفر له » (3) .

موقف العلماء من آيات وأحاديث الصفات الإلهية :

اتفق العلماء على أن الله – تعالى – **يجب له** كل كمال قدسى يليق بذاته المقدسة .

واتفقوا على أن المحكم والمتشابه من آيات وأحاديث الصفات الإلهية يجب الإيمان بها ، واتفقوا على أن المحكم فيها يجب الإيمان به على نحو ما دل عليه لفظه ومعناه كوجود الله – تعالى – وقدرته ووحدانيته.. الخ .

واتفقوا على أن الله – تعالى – متصف بصفات الكمال اللائقة به ، وأنه – جل شأنه – تتنزه عن صفات النقص التى لا تليق بذاته العلية . **واتفقوا** على عدم مشابهة الله – تعالى – لخلقه .

والأصل فى هذا :

(1) الآية 10 من سورة الفتح .

(2) الآية 4 من سورة القمر .

(3) رواه البخارى ومسلم بسندهما عن أبى هريرة – رضى الله عنه – .

نصوص قطعية الدلالة كقوله – تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [1]، وقوله – سبحانه – : ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [2] وقوله – تباركت أسماؤه – : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [3].

واتفقوا فيما يتعلق بآيات وأحاديث الصفات الإلهية التى يوهم ظاهرها وتركيبها وصياغتها اللغوية على التشبيه بالمخلوق على :

أ) أن القول والعمل بظواهر تلك النصوص مستحيل على الله – تعالى – لأن مؤداه التشبيه وهو **محال** .

ب) وجوب صرف هذه الظواهر من النصوص إلى ما يليق بأصول الإيمان .

ج) إذا كان المتشابه الواجب صرفه من جهة الظاهر لاستحالته على الله – تعالى – ليس له إلا تأويل واحد يتفق وما يليق بالله – تعالى – من كمال قدسى وجب المصير إليه كقوله – تعالى – : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [4] . فإن المعية الحسية بالذات الإلهية مع الخلق مستحيلة قطعاً ، وليس هناك بعد هذا إلا تأويل واحد وهو : المعية المجازية بالعلم وسائر صفات الكمال [5] .

د) إذا كان نشر الدعوة الإسلامية وإفهام أصول العقيدة للعوام وتفنيد مزاعم الملاحدة والمشركين يتوقف على **التأويل** العلمى وجب القول بالتأويل لأن القاعدة الشرعية « **ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب** » .

---

(1) من الآية 11 من سورة الشورى .
(2) من الآية 103 من سورة الأنعام .
(3) سورة الإخلاص بتمامها .
(4) من الآية 4 من سورة الحديد .
(5) مناهل العرفان 2/ 182 .

واختلفوا فيما عدا ذلك على ثلاثة مذاهب من حيث الجملة :

المذهب الأول : السلفى وهو يتفرع إلى فرعين :

الأول : صدر الأمة من الصحابة والتابعين واتباع التابعين – ﷺ – فحسب : **وهم أهل التفويض أى تفويض العلم والمعنى والكيفية من المراد من هذه النصوص وقرروا : يجب الإيمان لهذه النصوص مع صرف ظواهرها المستحيلة على الله – تعالى – مع تفويض الأمر لله – تعالى – فى المعانى المرادة** (1) .

الثانى : أدعياء السلفية (الجماعات الموجودة بالخليج العربى ومصر وغيرها وهو ما يتعصبون له حالياً) قرروا : **بوجوب الإيمان لهذه النصوص وعدم صرف ظواهرها بل إمرارها على الكيفية المرادة أو المتبادرة من النصوص مع وجوب الاعتقاد بأن ما دلت عليه النصوص حقيقة فى جانب الله – تعالى – تخالف ما يتصف به المخلوق ، وعلى هذا الفهم : قد فوضوا فى المعنى فقط ولم يفوضوا فى الكيفية .**

وبهذا يظهر الفارق بين الإتجاهين فى المذهب السلفى :

الاتجاه الأصلى الأصيل : يفوض المعنى والكيفية معاً .

الإتجاه المدعى : يفوض المعنى ولا يفوض الكيفية (2) .

المذهب الثانى : مذهب الخلف : وهم يؤلون النصوص بيد أن لهم اتجاهين .

---

(1) لم يثبت عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولا عن صحابته ولا عن تابعيهم الخوض أو الكلام مطلقاً فى هذه النصوص من حيث المعنى والكيفية .

(2) الحموية الكبرى فى مجموعة الرسائل الكبرى ص 419 ، وانظر : الأسماء والصفات للبيهقى ، إيضاح الكلام للعز بن عبد السلام 1312 ، المدخل إلى دراسة علم الكلام د / حسن الشافعى ص 80 ، المذاهب الإسلامية للإمام أبى زهرة ص 322 ، توحيد الصفات محمود عبد الرازق ص 93 طبعة أولى .

أولهما : تأويل يؤل النصوص بصفات سمعية غير معلومة لنا يقيناً وهم الأشاعرة [1] .

ثانيهما : تأويل مجمل الظواهر على معنى يليق شرعاً وعقلاً وهم المتأخرون [2] .

المذهب الثالث : التوسط بمعنى الأخذ بالمذهب الأول (الأصلى منه) والمذهب الثانى فى أمور بمعنى أن تأويل المتشابه إذا كان قريباً من استعمالات اللغة العربية فلا مانع ، وإذا كان بعيداً لم يأخذوا به بل توقفوا وفوضوا معرفة معناه لله – تعالى – [3] .

وقد استدل كل مذهب على ما ذهب إليه بأدلة المنقول والمعقول مما لا يتسع المقام لسرده [4] .

وبإيراد المثال يتضح المقال لكل : قول الله – تعالى – : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [5] ، وقوله : ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ [6] وقوله – ﷺ – : «ينزل ربنا إلى السماء الدنيا » الحديث .

فالمذهب الأول : (**الأصلى**) : ينزهون الله – تعالى – عن ظواهر هذه النصوص لأنها توهم مشابهة الله – تعالى – للمخلوقين ولا يخوضون فى تأويلها ويفوضون العلم والكيفية لله – تعالى – وحده ، فيقولون « الله أعلم بمراده » .

و(**المدعى**) كسابقه إلا أنه إما أن يفوض العلم ويخوض فى الكيفية وإما أن

(1) الإتقان 612 ، مناهل العرفان 2/ 185 .
(2) المرجعان السابقان .
(3) المرجعان السابقان .
(4) المرجعان السابقان .
(5) الآية 27 من سورة الرحمن .
(6) الآية 67 من سورة الزمر .

يفوض الكيفية ويدعون العلم بالمعنى ، وعليه فيقولون له وجه ويد واستواء حقيقى بناء على ما تبادر من اللفظ وما فهم منه فى الذهن مع القول بأن هذه الحواس لها معنى أو كيفية تخالف ما فى المخلوق .

المذهب الثانى : يؤول وذلك على النحو التالى :

- **الفريق الأول** : يثبت لله – تعالى – صفة سمعية : الوجه ، اليد .
- **الفريق الآخر** : يؤل الوجه بمعنى الذات ، اليد بمعنى القدرة ، الاستواء بمعنى الغلبة .

وعلى هذا فقد استبان لنا ما يقال عن النصوص الموهمة للتشبيه .

وتثور عدة تساؤلات ؟ !

أين الحق فيما سبق ؟ !

السلفية **الأصيلة** – لا المدعية – **آثروا السلامة فتجنبوا الخوض** بالتأويل لذا عبّر عنهم شارح الجوهرة « ومذهب السلف أسلم » وقصدوا التنزيه المطلق لله – تعالى – **فلم يقولوا بالحقيقة اللغوية (ظاهر النصوص) وفوضوا الحقيقة الشرعية** لله – تعالى – فهم على **التفويض المطلق لفظاً ومعنى** ، ولذا لم ترد عنهم أثرة من علم فى هذا الأمر سوى التفويض المطلق ، واتجهوا لغرس الإيمان وتعظيم شعائر الإسلام وانشغلوا بمعالى الأمور ففتحوا وسادوا وعزوا وانتصروا.

والمؤولة خاضوا بالتأويل بقصد التنزيه لله – تعالى – عن مشابهة الحوادث إلا أنهم عينوا معانى محددة ، واشتغلوا بمجادلة الصابئة والزنادقة والمبتدعة فلجأوا للأقيسة والمعقولات وكثرت فيهم المجادلات وصنفوا مصنفات لا تغرس إيماناً صافياً ، لكثرة ما اعتنوا من فروعيات ومجادلات ، ولذا أمست مصنفاتهم فى علم العقيدة لا يكاد يخرج القارئ منها بطائل !! .

لكن الحق الذى يجب المصير إليه أن ما رامه الفكر السلفى الأصيل (لا المدعى) إيثار السلامة بقبول النصوص والإذعان لها والتسليم بها لذا فقد سجل القرآن الكريم ونوه عن صدق توجههم ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ﴾(1) .

والمؤولة قصدوا تنزيه الله – تعالى – عن مشابهته للحوادث فصرفوا ظاهر النصوص المتعلقة بما يوهم التشبيه « كالاستواء ، واليد ، والعين ، والقدم ، والمجئ ، والضحك ، والسخط ، والكره ، والكيد ، ..... » إلى معنى **يليق بذات الله – تعالى – المقدسة ، ومستندهم** :

لو أخذنا بظاهر الألفاظ ودلالتها المعلومة لنا لوقعنا فى محظورات عدة ، منها اعتقاد **مشابهته – جل شأنه – للحوادث ، وهو محال** ، فوجب اعتقاد ما يليق بالله – تعالى – ذاتاً وصفات ، وعليه فتصرف الألفاظ التى تؤدى إلى ما نهى عنه وما هو محال عليه – سبحانه وتعالى – عن ظواهرها .

يضاف إلى ذلك : أن التأويل فى هذا الجانب لا يقصد منه الفتنة مقصد الذين فى قلوبهم زيغ كما وضح القرآن الكريم ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ ﴾(2) ، بل سداً للفتنة ومن سد الفتنة فهو من أهل الهداية لا من أهل الضلالة .

وقد تدبر أعلام السلف الصالح – رضوان الله عليهم – ألفاظ القرآن الكريم ، فى معرض البيان والتفسير ولم يقفوا عند مجرد الدلالة اللفظية المجردة ، روى البخارى فى صحيحه بسنده عن سعيد بن جبير – رضي الله عنه – أن رجلاً قال لابن عباس – رضي الله عنهما – : « إننى أجد فى القرآن أشياء تختلف علىّ ؟ قال : ما هو قال :

(1) الآية 285 من سورة البقرة .

(2) الآية 7 من سورة آل عمران .

«فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون » و « وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون » و« ولا يكتمون الله حديثاً » و « قالوا والله ربنا ما كنا مشركين » قال ابن عباس – رضي الله عنهما – : « فلا أنساب بينهم » فى النفخة الأولى ، و « لا يتساءلون » فى النفخة الأولى كذلك ، و « أقبل بعضهم على بعض يتساءلون » فى النفخة الثانية ، وأما «والله ربنا ما كنا مشركين » فإن الله – تعالى – يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم ، فيقول المشركون : تعالوا نقول : ما كنا مشركين ، فيختم الله على أفواههم فتنطق جوارحهم بأعمالهم فعند ذلك : لا يكتمون الله حديثاً .... » (1) .

والأمور المتشابهات كما أمر الشارع يجب ردها إلى المحكمات (أم الكتاب) ولا يتم ذلك إلا عن طريق النظر والاستدلال والتأويل الحق .

على ضوء ما سلف : التأويل الصحيح غير منهى عنه ، لعدم اتخاذه وسيلة وذريعة للفتنة بل لسدها ووأدها ، أما التأويل الفاسد فهو ما كان مقترنا بالزيغ والإنحراف والضلال والنية السيئة كما قال – تعالى – ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ ﴾ .

وبهذا استبان سلامة الوسائل والمقاصد للفكر الأصلى المعتمد (الصحابة والتابعين وأتباع التابعين فحسب) وللفكر الخلفى المنعوت بالتأويل .

فقد اتفق الفكران على مقصد واحد **تنزيه الإله الواحد** الفرد الصمد الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد . عن كل نقص وعن كل ما يوهم مشابهته للحوادث.

والقاعدة الشرعية تقرر : « الوسائل لها أحكام المقاصد » و « ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب » .

أما أدعياء السلفية الذين يحكمون على الفكر الخلفى فيما نحن بصدده فإنهم تنكبوا الطريق لأنهم وإن فوضوا المعنى (وهذا أمر محمود إذ يتفقون مع الفكر السلفى الأصيل) إلا أنهم لم يفوضوا الكيفية وحملوا ألفاظ النصوص على

(1) صحيح البخارى : كتاب التفسير ، تفسير القرآن العظيم 2/ 220 .

ظواهرها، فاقتربوا من القول بمشابهته – جل شأنه – للحوادث ، ويؤدى هذا بالضرورة إلى القول بالجسمية !! .

وإنكار أدعياء السلفية « المجاز » لاسيما فى النصوص الشرعية للأخذ بالظاهر فحسب يجعلهم يتفقون مع « الظاهرية » وبالتالى يغلق الباب بالكلية أمام التدبر الواجب فى تلك النصوص « ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ (1) لأن المتشابه – بداهة – من جهة فهمه وإدراكه يحتاج إلى إعمال فكر» ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ﴾ (2) فالاستنباط من سمات أهل العلم الذين يبينون للناس حقائق الأمور وأحكامها لاسيما عند التنازع .

وحرى بأدعياء السلفية الذين ينكرون « المجاز » فى النصوص الشرعية دراسة معانى الألفاظ لغة وشرعاً لأن الأسماء اللغوية تنقسم إلى قسمين :

أ) **وضعية** : وهى الألفاظ باعتبار المعانى التى وضعت لها ابتداء .

ب) **عرفية** : وهى الألفاظ التى قصرها العرف على بعض ما وضعت له ابتداء ، أو أذاعها فى معنى مجازى لها .

ومثال الوصف : سكين ، منشار .... الخ

العرفى : لفظ الدابة « لما وضع ابتداء » ولفظ الرواية « لما أذيع فى معنى مجازى » ، وهذه الألفاظ (أو الأسماء) قد تصرف الشارع فى ألفاظها كما تصرف العرف فيها فخصص بعض الأسماء ببعض مسمياتها كألفاظ الإيمان والحج والصوم ونحوه ، كما صنع العرف فى معنى الدابة ، وأطلق بعض الألفاظ على ما له صلة بمعناها ، كطما أطلق لفظ(محرمة)على الخمر والمرأة التى يحرم التزوج

(1) الآية من سورة محمد .

(2) الآية 83 من سورة النساء .

بها[1] .

من أجل ذلك فإن الفقهاء وجدوا علاقة اللفظ بالمعنى له عدة اعتبارات وعليه فقد قسموا اللفظ بالإضافة إلى المعنى عدة تقسيمات :

أ) باعتبار المعنى الذى وضع له : خاصاً ، وعاماً ، وجمعاً ومنكراً ، ومشتركاً .

ب) باعتبار المعنى الذى استعمل فيه : حقيقة ومجاز ، وصريحاً وكناية .

ج) باعتبار طرق الوقوف على مراد المتكلم منه : دال بالعبارة ، ودال بالإشارة، ودال بدلالته ، ودال باقتضائه [2] .

إذا علم هذا : فقد اتضح تهافت أدعياء السلفية فى إنكار المجاز فى النصوص الشرعية وما أنكارهم إلا للقول بإجراء اللفظ على ظاهره فيما يتصل بموضوعنا هذا وهو قولهم « بالكيفية »

ومما يدل على نزعتهم للقول « بالكيفية » ما صرحوا به فى كتبهم من إثبات ما ورد ما يوهم مشابهته – تعالى – للحوادث على معناه الظاهرى والمتبادر فأثبتوا لله – تعالى – اليد والعين والقدم والاستواء والمجئ والنزول والغضب والفرح والكيد وما ماثل ذلك غاية ما قالوه إن هذه الحواس لله – تعالى – تخالف حواس المخلوق !! .

ولأجل محاولاتهم إثبات « الكيفية » لمدلولات ألفاظ النصوص الموهمة للتشبيه نفوا أن تكون هذه النصوص من المتشابهات وجعلوها من المحكمات !!.

والقارئ لكتبهم يجد التاقض المخزى فقد أنكروا (المجاز) وشنعوا على (التأويل) وقالوا بالمجاز والتأويل فى نصوص شرعية لاسيما آيات وأحاديث

(1) المستصفى 1/ 336 ، الإحكام للآمدى 1/ 48 .

(2) انظر مباحث الألفاظ ودلالتها فى كتب أصول الفقه المعتمدة .

الصفات الإلهية مثل :

« بل يداه مبسوطتان » ، « أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا » ، « ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدى » ، « والسماوات مطويات بيمينه » ، « كلتا يديه يمين » ، «ولتصنع على عينى » ، « تجرى بأعيننا» ، « وهو معكم أينما كنتم » « ونحن أقرب إليه » ، « وهو الذى فى السموات والأرض إله » ، « وهو الله فى السماوات وفى الأرض » .

فالقارئ لكتب أدعياء السلفية يجدهم يركنون للتأويل فى هذه النصوص لا محالة فإذا كان المجاز على حسب معتقدهم لا وجود له فى النصوص الشرعية وإذا كان التأويل كزعمهم علامة الفساد والضلال وإذا كانت آيات وأحاديث الصفات الإلهية كلها من المحكم أفلا يؤدى هذا إلى القول لا قدر الله تعالى – بالتناقض فى النصوص ؟ ! لأنها محكمة كلها من وجهة فكر مدعى السلفية وبالتالى فهى على الحقيقة اللغوية وبالتالى لا مجاز ولا تأويل ؟ فلم يبق إلا القول بإجراء الظاهر فقط ويترتب عليه التناقض ! أو القول بالمجاز والتأويل فى مواضع وأنكروهما فى مواضع ؟ ! وهل هكذا تكون قدسية النصوص ؟ ! وعرض معانيها؟.

وأدعياء السلفية فإن تلك النزعة ظهرت إثر كتابات لم تفقه مبناها ولم يتدبر معناها فألصقوا بالأئمة أقوالاً أو فسروا أقوالهم تبعاً لمبادئ فكرهم والإمام الفقيه الحنبلى الخطيب « ابن الجوزى » تصدى لهم نافياً أن يكون ذلك رأى الإمام أحمد بن حنبل فقال ما نصه « ... **رأيت من أصحابنا من تكلم فى الأصول بما لا يصلح ، فصنعوا كتباً شانوا بها المذهب ورايتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام ، فحملوا الصفات على مقتضى الحس ، فسمعوا أن الله – تعالى – خلق آدم على صورته ، فأثبتوا له صورة ووجها زائداً على الذات ، وفما ولهوات وأضراساً ، وأضواء لوجهه، ويدين وأصبعين وكفاً ، وخنصراً وإبهاماً ، وصدراً وفخذاً وساقين**

ورجلين ، وقالوا ما سمعنا بذكر الرأس ، وقد أخذوا بالظاهر فى الأسماء والصفات، فسموها بالصفات تسميات مبتدعة ، ولا دليل لهم فى ذلك من النقل ، ولا من العقل ، ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعانى الواجبة لله – تعالى – ولا إلى إلغاء ما توجبه الظواهر من صفات الحوادث ، ولم يقنعوا أن يقولوا صفة فعل ، حتى قالوا صفة ذات، ثم لما أثبتوا أنها صفات قالوا لا نحملها على توجيه اللغة مثل « يد » على قدرة ونعمة ، ولا مجئ وإتيان على معنى بر ولطف، ولا ساق على شدة ، بل قالوا نحملها على ظواهرها المتعارفة ، والظاهر هو المعهود من نعوت الآدميين ، والشئ إنما يحمل على حقيقته إن أمكن ، فإن صرف صارف حمل على المجاز ، ثم يتحرجون من التشبيه ، ويأنفون من إضافته إليهم ، ويقولون : نحن أهل السنة !! ، وكلامهم صريح فى التشبيه ، وقد تبعهم خلق من العوام ، وقد نصحت التابع والمتبوع ، وقلت لهم يا أصحابنا ، أنتم أصحاب نقل وإتباع ، وإمامكم الأكبر « أحمد بن حنبل » يقول : كيف أقول ما لم يقل ، فإياكم أن تبتدعوا من مذهبه ما ليس منه ، ثم قلتم فى الأحاديث ، تحمل على ظواهرها ، فظاهر القدم الجارحة ، ومن قال استوى بذاته المقدسة فقد أجراه – سبحانه – مجرى الحسيات ، وينبغى ألا يهمل ما يثبت به الأصل ، وهو العقل ، فإنا به عرفنا الله تعالى وحكمنا له بالقدم ، فلو أنكم قلتم بقرأ الأحاديث ونسكت ما أنكر أحد عليكم،وإنما حملكم إياه على الظاهر قبيح ، فلا تدخلوا فى مذهب هذا الرجل السلفى ما ليس فيه » (1) .

ووضح بهذا أن السلفية الأصيلة شئ ، وإدعائها شئ آخر (2) .

والخلاصة التى يجب إيرادها :

أولاً : أن الفكر السلفى الأصيل (عصر الرسول – ﷺ – وأصحابه واتباعهم

(1) دفع شبه التشبيه لابن الجوزى .

(2) المذاهب الإسلامية للشيخ محمد أبو زهرة ص 319 وما بعدها .

واتباع اتباعهم) فوض المعنى والكيفية فكانت النصوص الموهمة للتشبيه عنها : «**الله أعلم بمراده**» شأنها شأن ما استأثر الله – تعالى – بعلمه كالحروف المقطعة أوائل السورة ألم ، حم ، حمعسق ..... الخ

ثانياً : أن أدعياء السلفية من بعض دعاة الكيفية فاثبتوا الظاهر الحسى .

ثالثاً : أن الفكر الخلفى جنحوا إلى تأويل المعنى والكيفية تأويلاً تصرف به ظواهر النصوص الموهمة للتشبيه إلى معنى يليق بذات الله – تعالى – .

تنبيهات مهمة فى ألفاظ موهمة للتشبيه

1) قول الله – ﷻ – : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ (1) .

وجه الدلالة : الأمة المسلمة منذ عهد النبوة الخاتمة والصحابة – رضي الله عنهم – والتابعين – رضي الله عنهم – لم يشتغلوا بتأويلها بتعيين معنى محدد خاص ، وما نسب للإمام مالك – رضي الله عنه – خطأ وتدليس ، لم يصرح به ، إنما الصحيح ما رواه البيهقى فى الأسماء والصفات بسنده أن الإمام مالكاً – رضي الله عنه – لما سئل قال : « الرحمن على العرش استوى كما وصف نفسه ، ولا يقال كيف ، وكيف والكيف عنه مرفوع ، وأنت رجل سوء صاحب بدعة » أخرجوه فأخرج الرجل (2)

وما يدعيه ويزعمه السلفيون (نثبت ما أثبته الله لنفسه الاستواء على العرش) باطل جملة وتفصيلاً ؛ لأنهم يريدون باستواء الله استواء الأجسام !! والحق أن الاستواء الذى اثبته القرآن الكريم ليس الاستواء الذى يريدونه ، من الاستقرار والجلوس ، فإن لفظة « الاستواء » لها استعمالات فى لغة العرب مثل : القهر .

2) قول الله – تبارك وتعالى – : ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ (3) ، قوله – ﷺ – :

(1) الآية 5 من سورة طه .
(2) الأسماء والصفات للبيهقى ص 408 – بتصرف – .
(3) الآية 16 من سورة الملك .

«ارحموا من فى الأرض يرحمكم من فى السماء »[1] ، ففسرت بأن « مَنّ فى السماء » : الملائكة فى تأويل النصين .

وتساؤل للسلفية لعله يحرك جمود أذهانهم : هل الله – ﷻ – له حسب تصوركم « يد » أم « يدان مبسوطتان » ، أم « أيدى » أم « يمينه » – وكلها ألفاظ فى آيات قرآنية – أم « كلتا يديه يمين » – كما فى الحديث النبوى الصحيح – ؟ .

استدراك وإيضاح

المجسمة « المتسلفة » : هم الذين جمعوا ما فى الكتاب والسنة مما ظاهره الجسمية حتى اعتقدوا أن البارى – سبحانه وتعالى – جسم مجسم ، وصورة مصورة ذات وجه وعين ويد وجنب ورجل وأصبع – تعالى الله عن ذلك – [2].

وقد نعى سلطان العلماء العز بن عبد السلام – رحمه الله تعالى – على هؤلاء المجسمة ما قالوه بحق الله – ﷻ – مما يقتضى التجسيم – تعالى عن ذلك – وكذلك القول فى قدم كلامه ، وفى أن ماوصف به نفسه من الوجه واليدين والعينين **صفات معنوية قائمة بذاته وهو مؤولة بما يرجع إلى الصفات ، فعبر بالوجه عن الذات** ، وباليدين عن القدرة ، وبالعينين عن البصر أو العلم [3].

وذكر أهل العلم الخلاف فى تكفير المجسمة أو تفسيقهم [4].

(1) سنن الترمذى كتاب البر والصلة : باب ما جاء فى رحمة المسلمين .

(2) إيضاح الدليل فى قطع حجج أهل التعطيل 1/ 61 .

(3) قواعد الأحكام فى إصلاح الآنام 1/ 201 .

(4) المرجع السابق ، الأسنى فى شرح أسماء الله الحسنى للقرطبى 1/ 18 وما بعدها .